

موضوع المعاقين جسدياً وعقلياً لا ينحصر بالستين ألفاً منهم في لبنان. وهو لا يقف عند المائة وثمانين مليوناً معاقاً في العالم الذي نعيشه. إنما يتعداهم ليشمل كل واحد منا. ذلك إننا كلنا معاقون: "الأعرج نسبة إلى السليم، السليم نسبة إلى انشتين، انشتين نسبة إلى الله".

* * *

على ان الحياة التي نعيشها تتطلب الشمول. والسرعة التي نتبعها تجعلنا نعتبر الأشياء غالباً حسب مظهرها لا حقيقتها. فترانا نصنّف من فقدوا نظرهم بالعميان وخسروا سمعهم بالصم وسُئل طرفهم بالكسحان. ونحن لو تعددنا مظهر العاقة، لوجدنا نفوساً وأناساً من التجديف بخالفها ان تحدّ بما لا يتعدّى غلاف عظمة وجودها. وإذا أمعنا النظر بما تستره هذه العاقات من إمكانات، لربّما وجدنا الأعمى مبصراً والأصم مرهف السمع والمبتور سليم الجسد بالنسبة لأولئك الذين يتساوى عندهم البصر بالنظر، والحياة بالعيش، والكلمة بالثرثرة. فالعاقة الحقيقية ليست بما لا نستطيع تحقيقه، وهو كثير، بل في عدم تحقيق ما نستطيعه، وهو الأكثر.

* * *

أولئك الذين يسترعون انتباهنا بنقص جسدي أو عقلي، فلا يحظون غالباً بسوى نظرة الشفقة المحقّرة المعيقة، من هم، وماذا يمثلون، إذا بحثنا محاولين، احتراماً لمبدأ الحياة وتقديساً للطاقة، ان نتعدّى مبدأ الشفقة الذي تعدّاه العصر؟ تعتبر العامة معاقاً كلّ مَنْ، مظهرًا وفهمًا، تخلف عن الحد الأدنى لمفهومها للشخص الطبيعي السليم. والاختلاف الجسدي غالباً ما يون مبيّناً بنقص أو فارق عضوي ظاهر. أمّا عاقة الفهم، مع كل اعتباراتها النسبية الدقيقة، فقد يصعب تحديدها كلما اقتربنا من اخط الفاصل. وهذا الخط تحدّه العامة غالباً بمفهومها هي لتسيير الأمور والقيام ببعض المسؤوليات التي تعتبرها أساسية.

والعاقة غالباً ما تحدّد بالنسبة لمصدرها. فهي اما مقتبسة وراثية أو نتيجة مرض أو حادث عمل طارئ في الشارع أو البيت. وإذا ما صنّفت، فعلى أساس العضو المصاب أو المفقود. وإذا ما بحث عن طاقتها المتبقية بغية استخراجها، فعلى أساس المجالات التي تناسب إنتاجيتها.

* * *

نعتقد ان نجاح عمليات التأهيل، بمراميها الاجتماعية-الاقتصادية، مرتبط بالمفاهيم الأساسية التالية:

أولاً: كل معاق، مهما بلغت درجة عاقته، يبقى إنساناً وبالتالي طاقة وجب الاستفادة منها. فهما قست العاقبة وشملت، تجد الطاقة دوماً انه بإمكانها تحقيق أشياء ذات منفعة لها ولحيطها، قد يصعب على بعض الأصحاء القيام بها. ويظهر لنا الإنسان في هذا المضمار مدرّكاً الجزء اليسير من إمكانياته، تماماً كجبل الثلج الذي لا يطفو بسوى الجزء البسيط. وكان هناك قوة في الإنسان تجعله يعي ويحقّق الآفاق المغمورة والمهملة في ذاته عندما تحاول عاقبة ما تكبيله وحده.

ثانياً: إذا كان كل معاق طاقة، وهو كذلك، فانه يتساوى في أداء عمل يناسب إمكانياته مع أيّة طاقة أخرى بنفس الإمكانيات ولكن بدون عاقته. لا بل نظن ان المعاق يتفوّق غالباً على غيره في الأداء. فاختياره للعمل المناسب هو أساساً لمصلحة رب العمل.

تحدّد دوماً الوظائف والمهام على أساس المتطلبات الجسدية والعقلية المطلوبة واللازمة للقيام بها. هذا ما هو معروف في علم الإدارة وبالـ Job Specification. مهما بلغ العمل المطلوب من عمق المجالين الفكري والجسدي. فكيف إذن بالأعمال الكثيرة العادية ومتشعباتها التي تشكّل حياتنا اليومية؟ فإذا أُعيق الإنسان نتيجة مرض أو حادث، من الأكد ان يبقى في حوزته وضمن إمكانياته ما يجعله يتجاوب مع متطلبات الكثير من المهام. وما دام يحقق الشروط المحدودة الموضوعية والمطلوبة لهذه الأعمال، فلا شيء يمنعه من القيام بها.

لا بل ان انعكاسات العاقبة على نفسية الشخص تحمله غالباً على التفوّق والإبداع في أداء ما يعهد إليه لإثبات الذات والثأر من العاقبة وكسب مودّة واحترام المحيط. لذي نرى عملياً، بحسب إحصاءات رسمية، ان العامل المعاق والمسؤول عن مهمة تتناسب مع وضعه، هو أكثر ثباتاً وغيره وإنتاجية، وأقل تغييراً من عامل آخر بنفس طاقته وبدون عاقته. وقد ينمو عند المعاق حاسة سادسة تجعله أقل عرضة لحوادث العمل والسير. ولذا نرى ان بعض شركات التأمين في ولاية نيويورك تتقاضى عن العمال والسواقين المعاقين رسومات أقل مما تفرضه على غيرهم.

هذا التفوّق نتيجة العاقبة تجعلنا نتساءل هل كنا حصلنا على تراث بعض المشاهير، من هوميروس إلى طه حسين، مروراً بالمعري وملتون وبنهوفن ونيتشه ولوتريك، لو لم يشحذ طاقاتهم ذلك الشعور بتحدّي العاقبة؟ ربما كانت طاقاتهم ذهبت هدرًا في بحر اللامسؤولية والتشتت، كأغلبية الذين يقضون العمر سياحًا في عالم العيش.

ثالثاً: عندما يتصنّع الاقتصاد، تضحل المهن الحرفية أمام الصناعة بمفهومها العصري. فالإنتاج يصبح عاملاً جماعياً يؤدّي كل طرف جزءاً من كل، ضمن اختصاص يضيق ويعمق. وجماعية الإنتاج، بتشديدها على التخصص، تقلّل من المتطلبات المفروضة لأدائه. ذلك انها أصبحت على مراحل وجهات مختلفة، ولكل ناحية خصائص مطلوبة معيّنة أقل بكثير مما هو متوجّب لأداء المراحل مجتمعة. وكما ان هذه المراحل تكمل بعضها البعض في حلقة الإنتاج، كذلك الطاقات العاملة في هذه المراحل. فهي، مع اختلافها، تجتمع وتتكافأ في أداء اللعبة الكاملة.

بهذا المفهوم العصري للخلية الإنتاجية، أصبح من اليسير إدخال المعاق في حلقة الإنتاج. فضيق مجاله الجسدي يتناسب مع ضيق المتطلبات المفروضة للحلقات المتتابعة. لا بل تنوع العاقات وبالتالي تنوع الطاقات الموجودة أو التابعة، يتناسب مع تنوع المتطلبات المفروضة. هذا ما يسهّل تشغيل المعاق. بل يُساعد على إعطائه المجال لإبراز ما عنده من مواهب. ففي حلقة الإنتاج، يتبادل الضربير السمع مع بصر الأصم، وتتكافأ يدا مبتور الساقين مع ساقى مبتور اليد، ويجتمع إدراك المشلول مع حركة المتأخّر عقلياً، فإذا الجميع طاقات طبيعية متساندة منتجة، كلٌّ ضمن إمكانياته، في الحلقة المشتركة.

على ان هناك من يقولون ان طاقة المعاق يجب ان لا تكون موضوع اهتمام أولي في المرحلة الحاضرة من اقتصادنا. والمفهوم هذا مرتكز على انه في لبنان، كما في غيره من البلدان النامية، يفوق العرض على الطلب في سوق العمل. وهذا ناتج عن قلة التصنيع والتخلف الاقتصادي. فالتفكير بالطاقة الكامنة في المعاق بغية استخراجها مهم. ولكن الأهم الانتباه أولاً لتأهيل قوى غير المعاقين، وهي مهدورة في كثير منها. ولهذا التفكير حجة قوية مرتكزة على اعتبار كلفة تأهيل المعاق هي أضعاف ما يكلفه غير المعاق.

والرأي هذا يمثل الاتجاه الرسمي لسياسة التأهيل المهني في لبنان. ولكن رغم مظهره المنطقي واحترامنا لمؤيديه، لا يسعنا سوى مخالفته إطلاقاً للأسباب التالية:

أولاً: من المغالطات البديهية تقسيم القوى الإنسانية إلى معاقة وسليمة. فالعاق، كما رأينا أعلاه، هي مسألة نسبية يصعب تحديدها. ومن الأفضل إذن تصنيف الطاقة إلى منتجة وغير منتجة. وقلما ترتبط الإنتاجية بالمظهر الذي يغلف الطاقة الكامنة.

ثانياً: ان المعاق في وضعنا غالباً ما هو عبء مادي ونفسي على محيطه. وان هذا العبء يُقاس بالأرقام عندما تصبح نافذة جميع أبواب مشروع الضمان الاجتماعي. فتأهيله يعني إعتاق محيطه حالياً وصندوق الضمان الاجتماعي فيما بعد من واجباتها نحوه. وان كلفة التأهيل هذه، مع كونها تفوق كلفة عمليات تأهيل غير المعاق، تبقى اقل بكثير مما يمثل المعاق حالياً من عبء، وفي المستقبل من تعويضات، لو استبقي على وضعه.

ثالثاً: ان رأي تفوق العرض على الطلب لليد العاملة ينطبق غالباً على القطاعات التي لا تتطلب اختصاصاً ومهارة. أما في المجالات القائمة على تقنية وجدارة مهنية، خاصة في تلك التي تستلزم يداً عاملة فنية مؤهلة، فهناك نقص فادح في الطاقة البشرية المعروضة. وهذا الواقع ظاهرة أساسية لاقتصاديات البلدان النامية كافة. فمن مصلحة البلد إذن إعطاء المجال لذوي العاقات للمساهمة في سدّ هذه الثغرة. ذلك انه باستطاعتهم، وفقاً للمبادئ الثلاثة التي شرحناه أعلاه، التساوي لا بل التفوق بإنتاجيتهم المؤهلة على الطاقة "السليمة" بنفس الكفاءة التي يقف الكثيرون، عن خطأ عندها.

رابعاً: هناك حجة لتأهيل المعاق، تتعدى المصلحة المادية إلى مجالات الأخلاق. فالمعاق المؤهل المنتج، المساهم ايجابياً في الدخل الوطني وواردات الخزينة، يشعر بإنسانيته ويعلو عن مظهر الضعف والبؤس الذي يشده إليه الكثيرون. وتجاه هذه القوة الفاعلة، من من "الأصحاء" لا يشعر بوهن وضعف، فيتنازل عن كبرياء وادعاء، شاعراً بالعاقات غير الظاهرة الكثيرة التي تحده؟ قوة المعاق تجعل السليم يدرك ضعفه، فيتساوى الاثنان في هيكل من أحبهما بالتساوي. لا شك انه أساس أخلاقي لصالح الإنسان في معركته المتواصلة مع نفسه.

* * *

كان لا بدّ لنا، للفت انتباه محيطنا لطاقت معاقيه، من الإثبات العملي للمبادئ التي شرحناه أعلاه. لذا أوجدنا مؤسسة صناعية في البلد، أكثرية عمالها من المعاقين جسدياً وعقلياً. هي بعيدة عن مفهوم "الجمعية الخيرية"، وهي معاكسة لعقلية الشفقة والإشفاق. بها أنف وكبرياء. تتبّع مبدأ العز. تدفع، بكل كرامة، ضريبة الدخل المتوجبة على ربحها الحاصل. في حلقة الإنتاج، عمالها ليسوا معاقين، بل طاقات بإنتاجيات مختلفة.

هم فيها زنود تنتج، لا أيدٍ تستعطي. وهم طاقات لا عاقات، ومؤسستهم هي "الكفاءات".
وقد أوجدنا هذه المؤسسة ليس فقط لتبيان طاقة المعاق الخالقة، بل لإظهار مفهوم جديد للعمل الاجتماعي،
يتناسب مع ركائز الوقت الذي نعيشه. وسوف نحاول إبراز هذا المفهوم ومراميه في دراستنا المقبلة.